



الإدارة القانونية للجمعيات والمؤسسات الأهلية

دعم قانوني مؤسسي يخفف الأعباء عن المجلس والإدارة، ويعزز الحوكمة والامتثال
واستدامة العمل.



LEGAL SUPPORT FOR NONPROFIT ORGANIZATIONS

حماية قانونية تراعي موارد القطاع غير الربحي

كيف يفيد الاشتراك الجهة ويخفف أعباءها؟

تحتاج الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى حماية قانونية منتظمة، لكنها في كثير من الحالات لا تحتاج إلى إنشاء إدارة قانونية داخلية مستقلة. ويتيح الاشتراك للجهة الاستفادة من دعم مؤسسي منظم يحمي قراراتها وعقودها وإجراءاتها مع مراعاة مواردها وأولوياتها.

يخفف الاشتراك عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عبء متابعة المسائل القانونية اليومية، وصياغة العقود والسياسات، ومعالجة الشكاوى والملاحظات النظامية، دون تحميل الجهة كلفة إنشاء قسم قانوني كامل أو استهلاك مواردها في أعمال خارج رسالتها الأساسية.

توجيه الموارد إلى الأثر

خدمة قانونية متدرجة تضمن الحماية اللازمة دون استنزاف الموارد المخصصة للبرامج والمستفيدين.

تخفيف العبء التشغيلي

تتولى أقوال متابعة العقود والسياسات والملاحظات، بما يخفف الضغط على فرق العمل والقيادات.

حماية القرار المؤسسي

مراجعة القرارات والصلاحيات والإجراءات قبل اعتمادها، بما يعزز سلامتها النظامية.

مواطن المخاطر في العمل غير الربحي

مسائل تحتاج مرجعية قانونية مستمرة

تعارض المصالح

عدم الإفصاح أو توثيق المعالجة عند وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

قرارات المجلس واللجان

صدور قرارات دون مراجعة الصلاحية أو الإجراء أو توثيق المبررات.

الموارد البشرية والتطوع

تداخل الأدوار أو ضعف العقود والسياسات أو اتخاذ إجراءات دون سند مكتمل.

العقود والشراكات

التزامات غير محددة أو صلاحيات توقيع غير واضحة أو غياب آليات المتابعة.

البيانات والسرية

استخدام أو مشاركة بيانات المستفيدين والموظفين دون ضوابط وإجراءات واضحة.

الشكاوى والتحقيقات

معالجة غير موحدة للشكاوى والمخالفات بما يرفع المخاطر النظامية والسمعة.

دعم يغطي الحوكمة والتشغيل والمنازعات

الخدمات القانونية للقطاع غير الربحي

دعم مجلس الإدارة

مراجعة مشروعات المحاضر والقرارات ودعم الاجتماعات واللجان نظاميًا.

الحوكمة والامتثال

مراجعة الهيكل والصلاحيات والسياسات والسجلات ورصد الالتزامات.

العقود والشراكات

صياغة ومراجعة العقود ومذكرات التفاهم واتفاقيات الدعم والتعاون.

السياسات واللوائح

إعداد ومراجعة السياسات الداخلية وتعارض المصالح والتفويض والشكاوى.

التحقيقات والشكاوى

تنظيم الاستقبال والتحقيق والتوصية والتوثيق بما يحفظ الحقوق.

الموارد البشرية والتطوع

مراجعة العقود والسياسات والقرارات ومعالجة النزاعات ذات الصلة.

التوعية القانونية

جلسات توعية لأعضاء المجلس والقيادات والموظفين حول الالتزامات والمخاطر.

المنازعات والتمثيل

تمثيل الجهة أمام المحاكم واللجان وفق تكليف مستقل أو نطاق متفق عليه.

عمل منظم يراعي طبيعة الجهة غير الربحية

منهجية تقديم الخدمة

1 تقييم الوضع

فهم نشاط الجهة وهيكلها وسياساتها وأعمال المجلس والإدارة.

2 تحديد الأولويات

حصر الملاحظات والمخاطر والطلبات العاجلة والمشروعات القانونية.

3 تأسيس القنوات

تحديد المسؤولين وآلية رفع الطلب واعتماد الرأي وحفظ المستندات.

4 تقديم المعالجة

صياغة الرأي أو القرار أو السياسة أو العقد بحسب طبيعة المهمة.

5 التنفيذ والمتابعة

متابعة الإجراء مع الجهة المعنية وتحديث الحالة حتى الإقفال.

6 التقرير والتحسين

تقرير دوري واقتراح إجراءات وقائية وتحسينات قابلة للتطبيق.

دعم المجلس والإدارة

مراجعة القرارات والمحاضر والعقود والسياسات قبل اعتمادها، مع بيان الصلاحيات والآثار النظامية.

متابعة وتقارير

تحديثات بحسب طبيعة المهمة، وتقارير دورية بالأعمال والمخاطر والملاحظات ذات الأولوية.

تراعى في الخدمة طبيعة الجهة وحجمها ومواردها، بحيث تكون الحلول قابلة للتنفيذ ومتناسبة مع أولوياتها.

أربعة نماذج تعاقد بحسب حجم الجهة

باقات التعاقد السنوية للقطاع غير الربحي

الأكثر طلبًا الإدارة القانونية عن بُعد 48,000 ريال سنويًا للجهات التي تحتاج دعمًا قانونيًا مستمرًا - دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية - العقود والسياسات والحوكمة والامتثال - وفق حد استخدام شهري يحدد بالعقد	الاستشارات والعقود 20,000 ريال سنويًا للجهات ذات الاحتياج القانوني المحدود - استشارات ومراجعة عقود وفق حد سنوي - مراجعة السياسات والقرارات الأساسية - اجتماعات قانونية عن بُعد عند الحاجة
المستشار القانوني المتفرغ ابتداءً من 180,000 ريال سنويًا للجهات ذات الاحتياج القانوني اليومي - محام متفرغ من فريق أقوال - الحضور خمسة أيام عمل أسبوعيًا - الحوكمة والامتثال بدعم فريق الشركة	المستشار القانوني المخصص 72,000 ريال سنويًا دعم عن بُعد مع حضور أسبوعي إلى المقر - جميع خدمات الإدارة القانونية عن بُعد - محام مسؤول وحضور يوم أسبوعيًا - دعم الاجتماعات واللجان والإدارات

أثر مباشر على الحوكمة والموارد واستمرارية العمل

ما الذي تكسبه الجهة من الاشتراك؟

دعم قانوني دون إنشاء قسم مستقل

الاستفادة من خدمة مؤسسية دون تحمل كلفة إنشاء إدارة قانونية داخلية وتشغيلها.

تخفيف العبء عن المجلس والإدارة

نقل جانب كبير من المتابعة القانونية إلى جهة متخصصة بما يخفف الضغط على القيادات وفرق العمل.

تقليل المخاطر والملاحظات

المراجعة المبكرة للإجراءات والعقود والشكاوى تحد من النزاعات والملاحظات النظامية.

رفع الحوكمة والامتثال

تنظيم القرارات والسياسات والصلاحيات والسجلات بطريقة أوضح وأسهل في المراجعة.

استمرارية المعرفة المؤسسية

حفظ الملفات والسياسات والمعالجات رغم تغير أعضاء المجلس أو القيادات والموظفين.

حماية الموارد وتوجيهها للبرامج

الحصول على حماية قانونية متدرجة دون استنزاف الموارد المخصصة للبرامج والمستفيدين.

الأسعار سنوية ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة عند استحقاقها. وتحدد حدود الاستخدام ومدد الاستجابة في عقد الخدمات. ولا تشمل الباقات الترافع والتحكيم والتوثيق والرسوم الحكومية وأعمال الخبراء والمشروعات الاستثنائية، إلا بنص صريح.

خطوات بدء الخدمة



مستندات أولية عند الحاجة

النظام الأساسي، الهيكل والصلاحيات، السياسات واللوائح، محاضر مختارة، نماذج العقود، وأي مخاطبات تنظيمية قائمة.

معلومات تساعد على بناء العرض

نوع الجهة، عدد أعضاء المجلس واللجان، حجم البرامج والعقود، عدد الموظفين والمتطوعين، والملاحظات أو النزاعات القائمة.

يحدد نطاق الخدمة كتابةً، مع بيان جهة الاعتماد داخل الجمعية أو المؤسسة وآلية التعامل مع المعلومات والطلبات السرية أو العاجلة.



ابدأ بتقييم الاحتياج القانوني للجهة

احجز اجتماعًا تشخيصيًا أوليًا دون مقابل لتحديد الباقة والنطاق الأنسب للجمعية أو المؤسسة، ثم نقدم عرضًا عمليًا يراعي أعمالها ومواردها وأولوياتها.

www.aqwal.sa

info@aqwal.sa

0599921917

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

